

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1996/L.1/Add.10
31 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الخامسة عشرة
١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد
المرأة عن دورتها الخامسة عشرة

مشروع تقرير

المقررة: السيدة هانا بياتي شوب - شيلنغ (ألمانيا)

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٥ - التقارير الدورية

هنغاريا

١ - نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تقرير هنغاريا الدوري الثالث (Add.1 و CEDAW/C/HUN/3) في جلستيها ٣٠٤ و ٣٠٥ المعقدتين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر SR.305 و CEDAW/C/SR.304).

٢ - وأكد ممثل هنغاريا، في بيانه الاستهلاكي، على الأهمية والأولوية العالية للتيين تنطحهما حكومته بالاتفاقية، وبإنحصار المساواة بين المرأة والرجل، وبإدراج الحقوق الإنسانية الخاصة بالمرأة في المجرى الرئيسي للأنشطة المعنية بحقوق الإنسان. ونوه بأن التعليم في مجال حقوق الإنسان، بجميع مستوياته، يعتبر أداة ملائمة لتشجيع القضاء على التمييز.

٣ - واستطرد يقول إن التحول إلى نظام سياسي جديد، نتيجة للانتخابات الديمقراطية التي جرت في عام ١٩٩٠، يفتح فرضاً جديدة أمام المجتمع المدني؛ ولكن التحول عن اشتراكية الدولة إلى الديمقراطية خلّف، في الوقت ذاته، نتائج لم تكن مرغمة فيما يتعلق بدور المرأة ومحلها في المجتمع؛ فمفهوماً ديمقراطية التكافؤ وتساوي حقوق الرجل والمرأة، رغم تكريسهما في الدستور والقوانين، لم يصبحا بعد حقيقة واقعة؛ والمرأة، رغم مشاركتها في السياسة المحلية، لا تزال ناقصة التمثيل على المستوى الوطني؛ والمنظمات النسائية ليس لها من القوة ومن الصفة التبدiliaة ما يجعلها تؤثر في السياسات التي تتبعها الحكومة بشأن مسائل المساواة.

٤ - واستطرد يقول إن صعوبة الحالة الاقتصادية، وتدور مستويات المعيشة، والتدابير التي تتخذ من أجل إشاعة الاستقرار الاقتصادي، تحد من إمكانات تنفيذ الاتفاقيات، ولا سيما فيما يتعلق بمساواة المرأة بالرجل؛ وبينما حصل ازدياد هائل في البطالة، يؤثر هذا الاتجاه في الرجال أكثر من تأثيره في النساء؛ إلا أن حالة المسنات شديدة التقلّل، وحالة الشابات في سوق العمل غير مؤاتية بسبب تدني مستوى مهاراتهن ومؤهلاتهن؛ والفصل بين الجنسين لا يزال سائداً في هذه السوق؛ كما أن هناك استفحالاً في البغاء يعزى، هو أيضاً، إلى استشراء البطالة وسائر المشقات الاقتصادية.

٥ - وأفاد أن التغييرات التي أجريت مؤخراً في البلد تضمنت إدخال تعديل على نظام دعم الأسرة، سيصبح بموجبه معظم الدعم المالي الذي يقدم إلى الأسر مستنداً إلى الاحتياجات؛ كما أن الاستحقاقات المالية الخاصة لرعاية الأطفال هي في طور الإلغاء، وعدد مرافق الرعاية النهارية التي تشرف عليها الدولة قد انخفض. ومضى يقول إن كلفة رعاية الأطفال في مؤسسات خاصة تتجاوز، في كثير من الأحيان، القدرات المالية التي تملكها الأسر الهنغارية. ثم قال إن الجهد تبذل في الوقت الحاضر لتعليم الموظفات ما يختص بحقوقهن في مكان العمل، وذلك أمر يعتبر بالغ الأهمية عندما تكون الفترة فترة تغير اقتصادي جذري. وذكر أنه جرى إنشاء آلية معنية بالمرأة ضمن إطار وزارة العمل.

٦ - وواصل كلامه قائلاً إن حالة أقليية "الروما" الفجرية، التي يعيش قسم كبير منها في فقر مدقع، تشير اهتماماً خاصاً لدى الحكومة؛ ولذلك، يصاغ الآن برنامج عمل يستهدف معالجة نواحي التعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية ومناهضة التمييز.

التعليقات الختامية للجنة

مقدمة

٧ - تعرب اللجنة عن تقديرها للدولة الطرف لتقديمها تقريرها الدوري الثالث وللحوار البنّاء الذي تجريه مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٨ - ويصف هذا التقرير التغيرات الهامة التي طرأت في البلد، والصعوبات الخطيرة التي تقف في وجه حقوق المرأة وتعوق الاعتراف الفعلي بها.

٩ - واللجنة على بيته من أن هنغاريا تجتاز فترة تحول اجتماعي وسياسي تترقب عليه نتائج اقتصادية غير مؤاتية للنهوض بالمرأة.

١٠ - وقد لاحظت اللجنة، باهتمام، أن التقرير والعرض الشفوي حلاً الحال بموضوعية.

العوامل التي تعوق تطبيق الاتفاقية

١١ - لقد أحدث الكساد الاقتصادي، وظهور الأفكار المحافظة الجديدة والأفكار التحررية الجديدة، وإعادة تقييم الأسرة التقليدية، إلى جانب وجود نظام قائم يتمثل عنصره الرئيسي في الأم التي تلازم منزلها، تدهوراً كبيراً في حالة البلد العامة، فتولد منه، لذلك، شعور متزايد بالقلق.

١٢ - وينجم عن ذلك أن موضوع المرأة لم يعد مثار اهتمام أولي للبلد. واللجنة تعي أن فترة التحول هذه تؤخر تطبيق الاتفاقية والتقييد بالالتزامات التي أخذتها الدولة الطرف على عاتقها في المؤتمر العالمي الرابع.

الجوانب الإيجابية

١٣ - تلاحظ اللجنة، بارتياح، أن دستور هنغاريا وقوانينها تضمن للمرأة حقوقاً متساوية مع حقوق الرجل، دون أي تمييز.

١٤ - وتقدر اللجنة، على وجه الخصوص، الإصلاحات التشريعية والهيكلية التي أجرتها الحكومة مؤخراً لكي تضمن الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة، ولا سيما القانون المتعلق بحماية الجنين، الذي نجم عنه انخفاض كبير في عدد عمليات الإجهاض المستحدث.

١٥ - وتعلن اللجنة ارتياحها لتعليم حقوق الإنسان، التي تشكل حقوق المرأة جزءاً أصيلاً منها، في برامج المدارس الابتدائية والثانوية وفي الجامعات.

١٦ - وتعرب اللجنة عن ابتهاجها للشراكة التي تعمل هنغاريا على الدخول فيها مع مؤسسات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية، في إطار إعادة تقييم الموارد البشرية، والتي تفتح أمام المرأة خصوصاً فرص تحسين حالتها.

١٧ - و تلاحظ اللجنة، باهتمام، تزايد المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل المرأة، التي تتولى، متضامنة، توعية المرأة إلى حقوقها.

١٨ - و تلاحظ اللجنة، بارتياح، ظهور طبقة من النساء اللواتي يزاولن الأعمال التجارية في هنغاريا، وهذه الطبقة يمكن أن تحفز اقتصاد البلد.

الجوانب السلبية

١٩ - تعلن اللجنة قلقها من عدم وجود سياسة متماسكة ومن الافتقار إلى هيئة قوية تكلف، خصيصاً، بتنسيق الإجراءات التي تتخذ لصالح المرأة.

٢٠ - ونتيجة ذلك هي أن الاعتراف الفعلي بحقوق المرأة يصطدم بعرقل لا مجال لإنكارها، تعود إلى كون احتياجاتها المحددة لا تؤخذ في الاعتبار.

٢١ - وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء انخفاض معدل تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات وفي إدارة الشؤون العامة.

٢٢ - و تلاحظ اللجنة، بقلق، أن أعمال العنف والإجرام الجنسي التي تقع النساء ضحية لها قد ازدادت إلى أكثر من ضعفها في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣، وتعرب، لذلك، عن استيائها لعدم وجود تشريع جنائي خاص يستهدف قمع هذه الجرائم.

٢٣ - و تلاحظ اللجنة، بأسف، أن الضائق الاقتصادية الناشئة من عملية التحول تؤثر بقوة في توظيف النساء وفي صحتهن؛ فبطالتهن في ازدياد، ونوعية الخدمات الاجتماعية التي تقدم إليهن آخذة في التدهور.

٢٤ - ويضاف إلى ذلك أن حالة النساء الصحية ليست مرضية بحسب المعايير الدولية. وعلى وجه الخصوص، يؤدي ارتفاع تكاليف وسائل منع الحمل إلى منعهن من تنظيم خصوبتهن بحرية.

٢٥ - و تلاحظ اللجنة، بقلق، استشراء ظاهرة البغاء التي تمس، خصوصاً، الفتيات والأقلية العرقية.

٢٦ - و تلاحظ اللجنة أيضاً شدة التقلل في حالة اللاحتجات، اللواتي يتعرضن أكثر من غيرهن للمعاملة التمييزية.

٢٧ - وتأسف اللجنة لكون قضية المرأة لا تشكل مسألة ذات أولوية: لا عند الحكومة ولا عند الأحزاب ولا عند الرأي العام.

٢٨ - و تلاحظ اللجنة بقلق القيمة التي يعطها دور المرأة كأم على حساب دورها كمواطنة.

اقتراحات وتوصيات

٢٩ - توصي اللجنة الدولة الطرف بأن تحرص على التقيد بتطبيق أحكام الاتفاقية وأن تتعذر الالتزام الذي أخذته على نفسها خلال المؤتمر العالمي الرابع، فتشريع آلية وطنية رفيعة المستوى تكلف بتحديد وتنسيق سياسة النهوض بالمرأة.

٣٠ - تدعو اللجنة الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تمثيل المرأة في جميع ميادين الحياة السياسية وال العامة.

٣١ - ترجو اللجنة من الحكومة أن تتخذ على سبيل الاستعجال، وعلى الصعيدين التشريعي والهيكلية سواءً سواءً، التدابير اللازمة لحماية النساء الواقعات ضحايا للعنف ولتزويدهن بخدمات كافية وملائمة.

٣٢ - تطلب اللجنة إلى الحكومة أن توسع نطاق برامج التربية الجنسية بحيث تشمل كافة الشباب، وأن تؤمن الدعم المالي اللازم للأمداد بوسائل منع الحمل، توخيًا لتشجيع تنظيم الأسرة وتحفيض معدل الإجهاض.

٣٣ - ترجو اللجنة من الحكومة، بإلحاح، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإعادة البغایا إلى الاندماج في المجتمع.

٣٤ - تدعو اللجنة الحكومة إلى أن تضمن الحماية الاجتماعية للأقليات وللأجيال.

٣٥ - توصي اللجنة الحكومة بأن تساند المنظمات غير الحكومية وأن تنشئ شبكة تعزز عمل هذه المنظمات.

٣٦ - ترجو اللجنة من الحكومة، بإلحاح، أن توسع نطاق نشر الاتفاقية والتوصيات العامة للجنة.

— — — — —